الشرق

الاربعاء 17 تشرين الأول 2007 ♦ العدد 17546

7

"الهيئة المنظمة للاتصالات" عن خصخصة الخلوي: سنعتمد اجراءات لا تترك مجالا للمحسوبية او التعسف

أوضحت الهيئة المنظمة للاتصالات ان المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر ادارة الشبكات بأصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق فيهم لادارة شبكتي الهاتف الخلوي الحاليتين وتوسيعهما. واعربت عن حرصها على ان تضمن لمراحل المزايدة، الشفافية والمهنية اللازمتين بعيدا من اي مفاضلة لشركة على اخرى او لطرف على آخر، وفق اجراءات لا تترك مجالا للمحسوبية او للمحاباة او للتعسف.

أصدرت الهيئة امس بيانا لاعلام المواطنين عن آلية خصخصة قطاع الخلوي، جاء فيه الآتي:

«١- إن الهيئة المنظمة حرصت على وضع آلية شفافة وواضحة لاطلاق عملية الخصخصة. فانجزت بادئ ذي بدء دفتر الشروط الخاص بالمزايدة الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وتضمن كل المستندات الرسمية المطلوبة كي تحضر الشركات الراغبة ملفاتها للمشاركة. وستصدر الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الاعلى للخصخصة في تشرين الثاني المقبل مذكرة المعلومات Information Memorandum تتعلق بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة بالشبكة وخريطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كما ستقر الهيئة مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديدا خدمات الجيل الثالث.

٢- إن الهيئة المنظمة للاتصالات حريصة على ان تضمن لمراحل المزايدة الشفافية والمهنية اللازمتين بعيدا من اي مفاضلة لشركة على اخرى او لطرف على آخر، وفق اجراءات لا تترك مجالا للمحسوبية او للمحاباة او للتعسف. وهي لهذه الغاية، وحرصا على المال العام وانطلاقا من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضعت آلية واضحة تقضي في مرحلة اولى بأن تتقدم الشركات بما يعرف بسعر ما قبل المزايدة ضمن ظرف مختوم تفضه حصرا لجنة فنية خاصة مؤلفة من خمسة اعضاء، ترفعه بدورها الى الحكومة من دون ان تعلمها بأسماء الشركات، كي تبت ايا من خياري الـ٥ في المئة او الـ١٠ في المئة مشاركة في الواردات Revenue Shating تراه الحكومة مناسبا للمصلحة العامة ويضمن المردود المالي الاعلى. ولمزيد من الشفافية، وفي اليوم نفسه، تعرض نتيجة عملية فتح عروض ما قبل المزايدة مباشرة على مجلس الوزراء الذي يجتمع ليأخذ القرار المناسب، على ان تنطلق فورا عملية المزايدة.

٣- بما ان الهيئة ملتزمة تأمين اسعار تنافسية على مستوى الاتصال الدولي الصوتي والتي من شأنها ان تشجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية وان توفر فرص عمل جديدة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والمشتركين على السواء، قررت الهيئة بناء على القانون ٤٣١ وبعد موافقة مجلس الوزراء، منح الفائزين المفترضين بالمزايدة حق الاتصال الدولي الصوتي مع حصر هذا الحق بمشتركي الشبكتين، على غرار ما هو معمول به في غالبية دول المنطقة والعالم.

٤- اشار دفتر الشروط بوضوح الى ان الفائز ملزم احترام وتطبيق كل التنظيمات التي اصدرتها وستصدرها الهيئة المنظمة، مع العلم انها انجزت مسودة التنظيمات المتعلقة بحماية المستهلك ونوعية الخدمة والترابط المحلي وانهت عملية الاستشارات وهي راهنا قيد النشر في صيغتها النهائية.

٥- حدد دفتر الشروط سند كفالة بقيمة ٥٠ مليون دولار لضمان ان تتقدم الى المزايدة الشركات الكبرى والمحترمة وذات السمعة الذائعة. ولمزيد من الشفافية والجدية، يحظر على الفائزين بالمركزين الاول والثاني استرداد قيمة هذه الكفالة الا بعد انتهاء كامل آلية المزايدة.

٦- إن دفتر الشروط هو الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تخول اطلاق عملية المزايدة وبيع الاصول، وقد صادقت الهيئة عليه استنادا الى قانون الاتصالات الرقم ٢٠٠٢/٤٣١، وصادقت الحكومة عليه في جلستها الاخيرة استنادا الى قانون الخصخصة الرقم ٢٠٠٠/٢٢٨، بعدما رأت هيئة القضايا في وزارة العدل، في استشارة لها بناء على طلب الحكومة، ان القانونين المذكورين يشكلان الاطار القانوني اللازم لهذه العملية.

٧- تؤكد الهيئة ان المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر ادارة الشبكات بأصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق فيهم لادارة شبكتي الهاتف الخلوي الحاليتين وتوسيعهما، بغرض توفير الادارة الفضلى والتقنية الاحدث للسوق اللبنانية، ولاتاحة الفرصة امام العدد الاكبر من الشركات الراغبة والمؤهلة للمشاركة في العملية بما يزيد في المنافسة، ويؤمن حد اقصى من الاسعار لبيع الاصول والرخصتين الحاليتين.

ويهم الهيئة ان تؤكد انه سيتم نشر دفتر شروط مزايدة الخلوي على الموقع الالكتروني الخاص بهذا الحدث، فور انتهاء الاجراءات القانونية اللازمة لذلك. كما تؤكد الهيئة التزامها الشفافية التامة عبر نشر المعطيات الحالية والتي هي قيد الاعداد، بما فيها مواصفات الترخيص، تبعا لتوافرها».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"